مستقبل اقليم كردستان العراق :
رؤية ضمن المعطيات والمتغيرات الحالية

د. حازم عبد الحميد النعيمي
مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية

مقدمـــة

يبدو مستقبل منطقة كردستان العراق السياسي ، كما هو مستقبل دولة العراق مفتوحا على كثير من الاحتمالات والخيارات ، اثر الغزو والاحتلال الامريكي للعراق في عام 2003 واسقاط نظام الحكم الشمولي السابق . بل تدمير اجزاء عديدة من هيكلية الدولة العراقية ومؤسساتها . فبعد فترة من الادارة الاحتلالية المباشرة للعراق ، قامت هذه الادارة برسم مسار لاعادة تشكيل الدولة وسلطاتها ومؤسساتها ، بدأ بانشاء مجلسا للحكم من بعض الاحزاب المعارضة للنظام السابق والتي تحالفت لاسقاطه ، مهد لاقامة نظام سياسي _ برلماني يقوم على فصل السلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية) ، وتم اجراء انتخابات عامة نتج عنها سلطة تشريعية (برلمان) وسلطة تنفيذية (رئاسة دولة وحكومة) ، ودستور تم اقراره من مجلس النواب وباستفتاء شعبي،وأفترض فيه ان يكون "عقدا اجتماعيا اساسيا" ترتضيه جميع أطياف المجتمع العراقي القومية والدينية والمذهبية والفكرية والسياسية [1] .

وعلى اساس ذلك تشكلت جملة من المعطيات او الثوابت النسبية للنظام السياسي في المرحلة الحالية ، يمكن الاحاطة بها من الدستور والاعراف التقليدية للمجتمع السياسي والعلاقات الخاصة مع الوجود الامريكي العسكري والسياسي والتدخلات الإقليمية في الشؤون السياسية للعراق ، الى جانب قوى المعارضة المسلحة او السياسية التي تسعى لافشال مسيرة "العملية السياسية" واعاقة بناء هيكلية الدولة الجديدة ، والاستيلاء بالتالي على الحكم لبناء نظامها السياسي الخاص ، ومن المؤكد ان واقعا هذه معطياته يحفل،بالضرورة، بمتغيرات عديدة ومختلفة ازاء جميع القضايا المطروحة خلال المسيرة نحو تثبيت اسس النظام وبناء الدولة والوصول الى حالة الاستقرار السياسي .

وتخضع اوضاع منطقة كردستان العراق نسبيا لمعظم هذه المعطيات السائدة حاليا في العراق

وتتأثر بالمتغيرات الفاعلة فيه ، اضافة الى معطيات ومتغيرات خاصة بالمسألة الكردية ، ولعل ابرزها النزوع الى التميز القومي – الجغرافي عن باقي العراق العربي ، والسعي الى ترسيخ الادارة او الحكم الذاتي او الفدرالي أوالكونفدرالي بشكل يعطي مؤشرات على السير نحو اقرار الحق بتقرير المصير والاستقلال ، اضافة الى المتغيرات الخاصة بالصراع على الاراضي والثروات والايرادات العامة ، هذا الى جانب المؤثرات الاقليمية الخاصة [2] .

وللتوصل الى الاحتمالات التي قد يتشكل مستقبل منطقة كردستان العراق على وفقها ، لابد من تثبيت نظري للمعطيات والمتغيرات التي تتحكم في هذا التشكيل ، والتي نفترض انها هي ذات المعطيات والمتغيرات السائدة حاليا ، خصوصا وان احتمالات التغيير الدراماتيكي في الواقع السياسي العراقي الحالي ضعيفة ، بسبب الوجود والهيمنة السياسية الامريكية والتوازن النسبي للتأثيرات والتدخلات الاقليمية في العراق ، ومن هنا سنحدد في نقاط ابرز هذه المعطيات العامة الحالية المشكلة لاوضاع كردستان ومسيرتها السياسية وكذلك المتغيرات المؤثرة على هذه المسيرة ، قبل تحديد الاحتمالات والسيناريوهات الممكنة نظريا لما ستؤول اليه اوضاع كردستان العراق مستقبلا .

اولا : المعطيات السائدة في العراق وكردستانه :

(1) وجود وحدة جغرافية ذات تضاريس خاصة لمنطقة كردستان العراق تمتد على حوالي 80 ألف كيلومترمربع [3] ، الى جانب لغة مميزه تسير نحو التطور والتوحد ، وتاريخ حديث مشترك ومصالح خاصة متنامية ، وباقي العوامل المكونة للشخصية القومية الكردية المختلفة عن باقي العراق وانتماءه القومي العربي الغالب ، وكسب اعتراف بوجود 4 مليون مواطن كردي في كردستان العراق بضمنهم المهاجرين الذين حصلوا على حق التصويت في انتخابات الاقليم والانتخابات العامة للعراق اجمع .

(2) استمرار وتنامي الحركة القومية الاستقلالية لدى اكراد العراق ، باشكالها السياسية والعسكرية عبر التاريخ العراقي المعاصر (اي منذ تكوين دولة العراق بعد خروجه عن السلطنة العثمانية

بعد الحرب العالمية الاولى)، وعبر العصيانات والانتفاضات والثورات التي قادتها احزاب الحركة القومية الكردية المسلحة في ثلاثينات القرن العشرين واربعيناته وحتى الثورة المسلحة التي بدأت منذ عام 1961 ، وقد تنامت قوة هذه الحركة بشكل ادى لكسبها الجماهير الكردية واجبار السلطة العراقية على الاعتراف بمنطقة كردستان المتميزة واقرارها بحكم ذاتي(3/11 /1971). واستمرت الحركة بين المد والجزر والهدنات والتراجع حتى استيلاء الاحزاب الكردية على السلطة الفعلية في مناطقها عام 1991، وتثبيت واقعها الفدرالي دستوريا بعد العام 2003 . وما زال هذا الواقع مستمرا حتى الان (2010)[4]، بينما لم تحقق الحركة القومية الكردية ذلك في ايران وتركيا، ولا حتى بقدر بسيط او يسير من الحقوق القومية او حتى الاعتراف الرسمي بالوجود القومي المتميز واللغة والثقافة المختلفة .

(3) اكتساب الحركة القومية الكردية واحزابها لخبرات واسعة في بناء مؤسسات الدولة منذ تشكيل الوحدات القتالية وادارة المناطق التي تسيطر عليها منذ الستينات، ثم بعد تخلي حكومة بغداد اثر حرب الكويت 1991 لهذه الحركة عن محافظات الاقليم الثلاث لتديرها وتكون مؤسساتها الادارية والحاكمة .

(4) تمكن الحركة القومية الكردية واحزابها من كسب تعاطف كثير من دول العالم لقضيتها والاعتراف بها وعلى الاخص دول الغرب وعلى رأسها الولايات المتحدة ، وكسب شرائح واسعة من الرأي العام العالمي لصالح قضيتها ، وكان ذلك انعكاسا للاضطهاد الذي مارسته حكومات العراق المركزية ضد حقوقهم القومية والعمليات والهجمات العسكرية على مناطقهم وقراهم ، وتهجيرها لسكان القرى التي يتم هدمها في المناطق غير المسيطر عليها من جانب القوات المسلحة والادارات المركزية .

(5) الحصول على موارد مالية خاصة بمنطقة اقليم كردستان من الثروات الطبيعية فيه ، ومن جذب الاستثمارات الاقليمية والدولية اليه ، ومن عائدات الرسوم والضرائب العامة في مدن وقرى اقليم كردستان العراق، و الرسوم الجمركية في المنافذ الحدودية مع تركيا وايران .

وعلى الرغم من ان المعطيات السابقة تشكل عوامل قوة لاقليم كردستان العراق ، الا ان هناك مكامن ضعف تعترض رؤية تشكيل الدولة المستقلة او حتى قدرة المناورة لادارة الصراع مع المركز في القضايا الخلافية ، واهم هذه المعوقات :

– كون الموقع الجغرافي للمنطقة الكردية عموما واقليم كردستان العراق خصوصا ارض داخلية غير مطلة على بحر، واراضيها مقسمة وموزعة كاجزاء ملحقة باراض امم كبيرة (العراق وايران وتركيا). وتشكل نزعه الاكراد القومية في لدى هذه الامم ودولها مشكلة تواجه بعدائية من القومية الكبرى في هذه البلدان .

– تشكل البلدان والقوميات الاقليمية المحيطة بالاكراد اهمية مصلحية اكبر من اهمية الاكراد لدى دول العالم وعلى الاخص الغرب والولايات المتحدة .

– وجود قوى سياسية واجتماعية داخل الشعب الكردي تجد مصالحها في الاتحاد مع العراق المركزي (وبالتالي ايران وتركيا) ، ولذلك ترفض النزعات الاستقلالية او شبه الاستقلالية . اضافة الى الانقسام العرقي بين جزئي الاكراد الكبيرين (الباهدنيين والصورايين) والذي يقسم منطقة كردستان العراق الى شمالية يقطنها البادنان وجنوبية يقطنها الصوران ، وينعكس ذلك على شكل تعصبي ووجود رموز زعامة عشائرية وسياسية واحزاب تمثل الانقسام (البارزاني والحزب البارتي للباهدنان والطالباني والاتحاد الوطني للصوران)، وحدوث تنافس وصراعات مسلحة متواصلة[5] بين الفريقين يقسم اقليم كرستان العراق جغرافيا الى منطقتي نفوذ اجتماعي _ سياسي مختلفتان في تطورهما الحضاري والثقافي .

ثانيا : المتغيرات الحالية في العراق وكردستانه:

(1) الاحتلال والوجود والهيمنة السياسية للولايات المتحدة في العراق وعلى نظام الحكم فيه . وهو ما نتج عنه استمرار مبدأ حماية اقليم كردستان العراق من جانب الولايات المتحدة والتي بدأت بعد حرب الكويت عام 1991 ، وتستمر حتى الان ضمن السياسات الامريكية التي يصرح عنها المسئولين الامريكان في العهد الجديد (اوباما) كما كان في العهد السابق (بوش) ، واخرها كان

تحذير بايدن نائب الرئيس الامريكي عند زيارته الى بغداد لقادة العراق الاتحادي من النزاعات العرقية (الاثنية) [6].

(2) تنامي عناصر الدولة في اقليم كردستان في شكل مؤسسات النظام الحكومية والتشريعية والقضائية الموحدة بين جزئي كردستان العراق (الباهديناني والصوراني) والذي يحكم كل جزء منه احد حزبي الحركة القومية الكبرى (الاتحاد الوطني والبارتي) .

(3) سن واصدار الكثير من القوانين والانظمة والتعليمات الخاصة باقليم كردستان ، وانشاء مجلس قضائي اعلى خاص ، وبرلمان، وقوانين مختلفة عن باقي العراق، منها مايخص الاستثمار والنفط وغيرها ، واخيرا طرح مسودة دستور للاقليم يثير مشكلات كثيرة ، تم اقرارها كدستور للاقليم باغلبية برلمانية كبيرة في مجلس نواب الاقليم ، بينما وقفت ضده كثير من القوى السياسية العراقية ، واعترض عليه كثير من النواب العرب في البرلمان الاتحادي العراقي واعتبروه مناقضا ومتعارضا مع الدستور العراقي الاتحادي[7].

(4) الحصول بدون مشاركة المركز على جميع الايرادات المالية من الموارد والجمارك والضرائب والرسوم الخاصة بمنطقة كردستان ، ومشاركة باقي العراق بموارده .

(5) تحول ميليشيا البيشمركة الى جيش منظم مسلح بشكل جيد من معدات الجيش العراقي السابق ، وقوات شرطة وامن ومخابرات وماشابه منظمة وفعالة ، وتحصل على اسلحة واموال من حصة التمويل للقوات المسلحة لحكومة بغداد المركزية .

(6) غياب شبه كامل لمؤسسات الدولة المركزية السياسية والاقتصادية والادارية والعسكرية في منطقة الاقليم ، بل وفي الكثير من "المناطق المتنازع عليها " ، في مقابل تواجد سياسي وحتى عسكري لمؤسسات اقليم كردستان في باقي مناطق العراق ، وفي بغداد تحديدا ، اضافة الى مدن محافظات نينوى وصلاح الدين وديالى ، وتبدو بعض الوزارات في الحكومة الاتحادية وكانها اقطاعيات للاكراد ، وابرزها وزارة الخارجية التي يسيطر الاكراد على معظم مفصلها

(7) ضعف مؤسسات الدولة الاتحادية السياسية والاقتصادية والادارية والمالية ، وضعف واضح وملموس للقوات المسلحة الاتحادية العراقية بكافة فصائلها ، هيكليا واداريا وتسليحيا .

(8) عدم وجود سياسة واضحة او متقاربة من جانب القوى السياسية العربية – العراقية (المشاركة في العملية السياسية) في مواجهة سياسات سلوك الاحزاب الكردية الحاكمة ونزعاتها المصلحية على حساب باقي مشكلات العراق الكثيرة والكبيرة وعلى رأسها بناء الدولة الحديثة.

(9) وجود دستور اتحادي للدولة العراقية يعطي الاكراد واقليمهم صبغ تتعدى الفدرالية الى الكونفدرالية[8] ، بل واعلى من ذلك اذ يصل في بعض جوانبه الى شبه الاستقلال ، مع قدرة الاكراد من خلاله على ايقاف اي متغيرات يمكن ان تؤدي للاضرار ببعض مصالحهم ، ومن ذلك تملك السلطة المركزية لاسباب القوة ، او سن قوانين خاصة او تخصيص الموارد لبعض المشاريع الستراتيجية او الاستثمارية او تقوية الجيش الاتحادي .

(10) اقرار البرلمان الكردي لمسودة مشروع دستور للاقليم يتناقض في عدة جوانب مع الدستور العراقي الذي صيغ اصلا لارضاء الاكراد ، ويضيف هذا المشروع محافظة كركوك و13 قضاء من الموصل وصلاح الدين وديالى وواسط الى الاقليم ، وينص على انه في حالة التنازع فالاولوية لدستور كردستان وقوانينها . وان من حق شعب كردستان تقرير مصيره واعادة النظر بالاتحاد مع باقي العراق[9] ، وهو ما يناقض قواعد الفدرالية المعروفة ، وتلمس فيه نزعة استقلالية عن المركز في جميع المجالات داخل الاقليم ، مع مشاركة فعالة في باقي مناطق العراق . ومسودة مشروع الدستور هذه توحي بانه حتى تحقيق مقومات الاستقلال والظروف الملائمة له فان منطقة كردستان تخص الاكراد وحدهم بارضها وشعبها ومؤسساتها ومواردها ، وليس للاخرين (باقي العراق) الحق في التدخل ، بينما للاكراد الحق في التدخل والمشاركة في جميع شؤون وقطاعات باقي مناطق العراق وسلطاته ومؤسساته المركزية[10] .

ثالثا : السيناريوهات المحتملة لمستقبل اقليم كردستان العراق :

في ظل المعطيات و المتغيرات السائدة حاليا في العراق واقليمه الكردي، وبعد الانتخابات

البرلمانية العامة التي اجريت في (7 / 3 / 2010) في العراق الاتحادي، والانسحاب العسكري الامريكي المقاتل التدريجي والمقدر اكماله في نهاية عام 2011 ، يمكن افتراض احتمالات – سيناريوهات للمستقبل المنظور (متوسط المدى) ، وقد لاتزيد هذه السيناريوهات عند تركيزها على خمسة سيناريوهات :

(1) السيناريو الاول : بقاء الاوضاع على ماهي عليه ، اي "المراوحة"

وهو سيناريو يتضمن التأجيل المتتالي لقضية كركوك ، من احصاء سكاني وتصويت على انضمام المحافظة الى اقليم كردستان او بقاءها كمحافظة او اقليم لوحدها ضمن العراق الاتحادي، وتبريد نقاط الصراع الساخنة بحلول آنية ، وهو ماتدل المؤشرات على تفضيل الولايات المتحدة والغرب والدول المجاورة له ، وعلى اثر المؤشرات التوازنية بين اصوات واعداد النواب العرب والاكراد في كركوك والمعبر عنها بنتائج انتخابات مجالس المحافظات والانتخابات البرلمانية العامة 2010، على الرغم من السيطرة التامة والمنفردة الادارية والعسكرية الكردية على كركوك منذ تغيير النظام 2003، ويتم ذلك الى حين حدوث تبدل مهم في المتغيرات الحالية ودخول متغيرات جديدة مؤثرة قد تؤدي الى ايجاد معطى جديد او اسقاط معطى حالي .

(2) السيناريو الثاني : ايجاد حلول توافقية مرحلية

وهو ما يتضمن تنازلات ملموسة من جانبي الصراع ، اي الاحزاب العراقية والاحزاب الكردية المشاركة في الحكم ، كأن تتم مساومة تتنازل فيها السلطات الكردية عن مطالبتها بكركوك لقاء بعض الاقضية " المتنازع عليها " وتعديل المواد المتناقضة في الدستور الاتحادي والكردي، وتوحيد قوانين النفط والاستثمار لقاء مكاسب مادية اضافية يحصل عليها الكرد ، مع الابقاء على صيغة " كردستان لنا ونشارك في العراق " التي تمارسها الاحزاب القومية الكردية المسيطرة على الساحة السياسية في كردستان.

(3) السيناريو الثالث : الحرب الاهلية

قد يقود الصراع على كركوك وباقي المناطق (المتنازع عليها) والتي تسيطر عليها قوات البشمركة حاليا الى دخول بعض القوى السياسية والاجتماعية والعشائرية العربية والتركمانية في صراع مسلح مع هذه القوات ومع العشائر الكردية على مناطق نفط كركوك او المناطق الزراعية ، وهو ما قد يجر القوات المسلحة الاتحادية الى المشاركة في الصراع بضغط من جماهير وقواعد وكوادر الاحزاب المشاركة في العملية السياسية والمكونة للبرلمان والحكومة وبالتالي الدخول في حرب اهلية واسعة . ومن المؤكد ان مثل هذا الصراع المسلح المنفلت سيؤدي الى تغيرات جغرافية- سياسية على الارض ، ولكنه ، على الغالب ، سيتوقف على اثر التدخلات السياسية الخارجية ، وينتهي الى صيغة لاغالب ولا مغلوب والى "مراوحة " جديدة .

(4) السيناريو الرابع :اعلان استقلال كردستان العراق

تدل مؤشرات المسيرة السياسية وخطواتها ومراحلها في اقليم كردستان العراق ، على اتجاه نحو بناء مقومات الدولة واسسها ، سعيا الى اعلانها كدولة مستقلة عند اكتمال نضج الظروف الذاتية والموضوعية . ولايؤخر هذا المسعى حاليا سوى محاولة الحصول على كركوك على وفق موافقة ومشروعية دولية ، لضمان الايرادات المالية المتأتية من نفطها الذي لايمكن تصديره وبيعه الا ضمن اقرار واعتراف دولي. والى جانبه الحصول باقرب وقت على حصة وافرة من ايرادات النفط العراقي لبناء الدولة ومرتكزاتها التحتية وقواتها المسلحة وبعض التراكم الرأسمالي . وكذلك توفر عدم اعتراض على اعلان الاستقلال من الدول الكبرى وخصوصا الولايات المتحدة ومن الدول الاقليمية وعلى الاخص تركيا وايران ، اللتان يأمل القادة الاكراد في ارضاء مصالحها مما يمنع اعتراضهما على الاستقلال . ومن الطبيعي ان تراهن القيادات الكردية على دخول تركيا للاتحاد الاوربي مما يمنع تدخلها العسكري لمنع الاستقلال ، وربما ارضاء ايران بمساعدتها في منع تصاعد الحركة القومية الكردية في كردستان ايران وما الى ذلك . ويبقى مطلب ضعف العراق قائما حتى بعد الاستقلال لضمان استمرار ضخ نفط كركوك عبر اراضيه لصالح الدولة الكردية الجديدة .

(5) ويمكن افتراض سيناريو خامس يستند على المتغيرات في بنية الاحزاب الكردية والانشقاقات داخلها وامكانية صعود قوى تكسر هيمنة الحزبين الكرديين الكبيرين ، وهو ما ظهرت مؤشراته في الفترة

الاخيرة من الانتخابات العامة في كردستان وفي العراق الاتحادي . اذ قد يضعف هذا المتغير من قوة مناورة الطرف الكردي ، ويسقط بعض اوراق الضغط على المركز، مما يجعل وضع المركز اقوى في التفاوض ويستمر الوضع الحالي كما هو عليه. خصوصا اذا كانت القوى الصاعدة مفضلة للنزعة التقاربية الاتحادية مع العراق العربي على النزعة التبعادية ، او تفضيل فرص التنمية والتقدم عبر الاتحاد والدولة الكبيرة على شكليات الخصوصية القومية والدولة الصغيرة ذات المقومات الضعيفة .

خاتمة : ترجيحات

وعلى وفق المعطيات والمتغيرات الحالية فالمرجح ان مسعى القيادات القومية الكردية المهيمنة فكرا وتنظيما على الرأي العام الكردي العراقي سيتركز على استخدام او اتباع سيناريو "المراوحة" في المرحلة الاولى اي السنوات الاربع التالية لانتخابات 2010 العامة . اما في المرحلة التالية اي بعد انتخابات 2014 فستقوم اذا استمر تأثيرها الفاعل على الجماهير الكردية بالسير خطوات عملية في طريق سيناريو بناء الاستقلال ، ولكن ضمن ماهو متاح وممكن في ظل الاوضاع الاقليمية والدولية والعراقية والاقليم الكردي . فيما سيتركز مسعى القوى العراقية المتنفذة في العملية السياسية على سيناريو المراوحة والميل باتجاه سيناريو الحل التوافقي .

المراجع :

(1) الدستور العراقي لعام 2005 ، جريدة " الوقائع العراقية" ،السنة 47 ، العدد 4012 ، بتاريخ 28 / 12 / 2005

(2) انظر : سعد اسكندر ،كردستان العراق : الجذور التاريخية لمشروع الفدرالية، بيروت: معهد الدراسات

الاستراتيجية ، 2007 .

(3) موسوعة الويكيبيديا الالكترونية باللغة العربية، تحت عنوان " اقليم كردستان العراق "

(4) انظر : قانون ادارة الدولة 2004 ، والدستور العراقي 2005

(5) حدث قتال واسع بين الطرفين(البارتي والاتحاد الوطني) بين اعوام 1994 – 1996 ، وبقيت المنطقتين الشمالية والجنوبية (سليمانية واربيل) منعزلتين عن بعضهما حتى الصلح الذي جرى برعاية الامريكان في واشنطن 1998 .

(6) موقع BBC " نائب الرئيس الامريكي في العراق " 2 / 7 / 2009

(7) موقع صحيفة الاخبار العراقية 30 / 6 / 2009 " 50 نائبا يرفضون دستور كردستان ويعتبرونه اكثر من كونفدرالية "

(8) انظر مواد الدستور الخاصة بالفدرالية وصلاحيات الاقاليم التي لها الافضلية على صلاحيات المركز.

(9) يؤكد البارزاني والعديد من الزعماء والساسة الاكراد على ان محافظة كركوك يجب ان تضم الى اقليم كردستان لانها جزء اساسي منه وانه لايمكن التنازل عنها. انظر : حوار مع البرزاني ، جريدة الحياة اللندنية 10 / 11 / 2002 .

(10) **نوري الطالباني ، الفدرالية كنظام دستوري لعراق الغد ، مقال منشور في جريدة الحياة اللندنية 18 / 2** / 2002